OIC/9-MCFSAD/2023/FINAL RES

القرار

الصادر عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي
حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية
تحت شعار: "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

الدوحة – دولة قطر

1-2 أكتوبر 2023

(16 – 17 ربيع الأول 1445هـ)

القرار

الصادر عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي

حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

تحت شعار: " نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

الدوحة – دولة قطر

1-2 أكتوبر 2023

(16 – 17 ربيع الأول 1445هـ)

إن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المنعقد في الدوحة بدولة قطر يومي 16 و17 ربيع الأول 1445 هـ، الموافق 1-2 أكتوبر 2023؛

وعملا بأحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الذي يسعى، من جملة أمور أخرى، إلى تعزيز وتقوية أواصر الأخوة والتضامن وبذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي بين الدول الأعضاء؛

وإذ يستذكر " **برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025**"، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في اسطنبول بالجمهورية التركية يومي 14 و 15 أبريل 2016 والذي أكد على ضرورة تعزيز التعاون الفعال في إطار منظمة التعاون الإسلامي في قطاعي الغذاء والزراعة بين الدول الأعضاء في المنظمة كجزء من الهدف العام للمنظمة المتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولها الأعضاء؛

وإذ يستذكر أيضا اعتماد "برنامج منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026" في القمة الأولى لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا بكازاخستان يومي 10 و 11 سبتمبر 2017، وإلى إعلان أبو ظبي الصادر عن القمة الثانية لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا التي عقدت افتراضيا يوم 16 يونيو 2021، برئاسة الإمارات العربية المتحدة، والذي شجع الدول الأعضاء على تعزيز الزراعة المستدامة والتنمية الريفية والأمن الغذائي وذلك من خلال تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتبادل واعتماد التكنولوجيا الحديثة والمحلية؛

وإذ يستذكر كذلك الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المعتمدة بموجب القرار رقم: 8/1 – إق الصادر عن الدورة الثامنة لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في طرابلس بليبيا في الفترة من 16 إلى 22 مايو 1977؛

وعملا بالقرار رقم: 49/1 – إق الصادر عن الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية يومي 16و17 مارس2023، بشأن الحاجة لتعزيز التعاون البيني في إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الأغذية والزراعة لزيادة مرونة النظم الزراعية في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يؤكد مجددا قرارات تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما تلك الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في إسطنبول بالجمهورية التركية من 25 إلى 27 نوفمبر 2021؛

وإذ يؤكد مجدداً القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)، لا سيما تلك التي اعتمدتها الدورة الثامنة والثلاثون لكومسيك التي عقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية من 26 إلى 29 نوفمبر 2022؛

واقتناعا منه بأن توسيع نطاق التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي وترسيخه في مجال الزراعة والأمن الغذائي من شأنه أن يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ تُشجعه الفرص الهائلة والإمكانيات الضخمة والمزايا النسبية المتاحة داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي في مجال تنمية السلع الغذائية الزراعية، وهو ما يتجلى في اعتبار 26 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من بين أكبر منتجي السلع الزراعية الرئيسية على المستوى العالمي وأن منظمة التعاون الإسلامي تمتلك 22,9% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم؛

وإذ يدرك مدى الحاجة الملحة لمعالجة حالة الأمن الغذائي غير المستقرة في العديد من الدول الأعضاء في المنظمة، وهو ما يتضح في الجوع الحاد وسوء التغذية اللذين يؤثران على أكثر من 98 مليون شخص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وفقاً لما ورد في تقرير مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي حول بؤر الجوع الساخنة: توقعات يونيو –أكتوبر 2023؛

وإذ يقر بأن جائحة كوفيد–19 أثرت على سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية وعلى سبل العيش والدخل وأسعار المواد الغذائية وتسببت في نقص العمالة وتسببت في تعطيل نظم توزيع الأغذية وتباطؤ الأنشطة التجارية، **وإذ يشدد** على ضرورة تعزيز مرونة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة تحديات مماثلة مستقبلاً؛

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الآثار السلبية والنتائج الضارة الناجمة عن الحواجز الاقتصادية على قدرات وإمكانات الدول الأعضاء المتضررة في تنفيذ خططها الوطنية لضمان الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، الأمر الذي يحول بينها وبين ممارسة الحق في التنمية

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية والطاقة والوقود في الآونة الأخيرة، مما أثر بشدة على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة؛

وإذ يلاحظ مع القلق أن حالات الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والعواصف الرملية والترابية وغيرها من الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية المتكررة وشديدة الوطأة، مثل الفيضانات، هي من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في انعدام الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يساوره بالغ القلق، في هذا الصدد، لكون 23 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا تزال من بين البلدان التي تعاني من العجز الغذائي المنخفضة الدخل البالغ عددها 44 دولة في العالم، والتي تحتاج إلى مساعدات خارجية من الإمدادات الغذائية، وأن من شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى تفاقم الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار؛

وإذ يساوره القلق إزاء الفقدان المتزايد للتنوع الحيوي والموارد الوراثية الغذائية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

ورغبة منه في تصحيح الوضع الحالي لتتحول الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، من مستوردة صافية للأغذية إلى مصدرة صافية للأغذية؛

وإذ يضع في اعتباره الدور الحاسم للزراعة في تحفيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، خاصة في الدول الإسلامية الأقل نموا من حيث الدخل والتشغيل والحد من الفقر؛

وإذ يقر بأهمية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل الخبرات وتقاسم المعرفة ونقل التكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؛

وإذ يرحب بإطلاق مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامجًا شاملًا للاستجابة للأمن الغذائي بقيمة 10.54 مليار دولار أمريكي من أجل تعزيز التنمية الزراعية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **وإذ يقدر** الدعم الفني والمالي الذي تقدمه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتطوير القطاع الزراعي في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يؤكد أهمية تضافر الجهود من أجل تنفيذ قرارات المؤتمرات الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية فيما يتعلق بإنشاء نظام احتياطي للأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي؛ وبرامج عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن تطوير السلع الزراعية الاستراتيجية ، وهي:

1) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير الأرز؛
2) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير القمح؛

3) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير الكسافا؛

وإذ يرحب بتوقيع جمهورية تشاد على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وبمصادقة جمهورية طاجيكستان عليه، وقبول تركمانستان كدولة مراقبة في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي عام 2022؛

وإذ يرحب أيضًا بتوقيع كل من: المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية وجمهورية الجابون وجمهورية العراق بالتوقيع على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي أثناء الدورة التاسعة للمؤتمر الوزاري للأمن الغذائي والتنمية الزراعية التي عقدت في الدوحة، قطر بتاريخ 2 أكتوبر 2023،

وإذ يقر أهمية دور المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بوصفها مؤسسة متخصصة في منظمة التعاون الإسلامي، في زيادة التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي من أجل تحقيق الأمن الغذائي المعزز، والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **وإذ يشدد على أهمية** دعم المبادرات والأنشطة المختلفة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي من خلال مشاريع جديدة والتنفيذ العملي للبرامج والمشاريع المعتمدة مسبقاً؛

وإذ يشيد بالأمانة العامة للمنظمة لتنظيمها جلسة لتطارح الأفكار حول موضوع: "استراتيجيات معالجة احتياجات الأمن الغذائي الحالية والمستقبلية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، التي عقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم 16 أكتوبر 2022 وذلك في إطار الاحتفال بيوم الأغذية العالمي ويحيط علما بتوصياتها؛

وإذ يشيد أيضا ببرامج البحوث وبناء القدرات التي ينفذها مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في مجالات الزراعة والمياه والبيئة؛

وإذ يشيد كذلك بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما من خلال مجموعة عمل الزراعة التابعة للكومسيك، وآلية تمويل مشاريع الكومسيك، وبرنامج الكومسيك للاستجابة لجائحة كوفيد-19؛

وإذ يعرب عن عميق التقدير والامتنان لحكومة دولة قطر لاستضافتها المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدوحة بدولة قطر يومي 1 و2 أكتوبر 2023؛

وإذ يأخذ في الاعتبار التقارير المتعلقة بأنشطة كل من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية،

والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضًا الطلب المتزايد باستمرار على الغذاء نتيجة لتزايد عدد السكان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والذي بلغ 1.97 مليار نسمة في عام 2021 والذي من المتوقع أن يصل إلى 2.9 مليار بحلول عام 2050؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام بهذا الشأن:

1. **يأخذ في الاعتبار** ضرورة تحديد الأولوية للدول التي ألمّت بها كوارث طبيعية مثل الزلازل والأعاصير وأيضا الدول المجاورة لها بحكم تأثيرها بهجرة القاطنين في المناطق المتضررة من آثار تلك الظواهر وكذلك النزاعات.
2. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم الدعم العاجل لبلدان المنظمة التي تحتاج إلى مساعدة عاجلة وواسعة النطاق لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، وذلك من خلال التعاون المتعدد الأطراف وتنسيق الإجراءات، بما في ذلك توفير الإمدادات الغذائية الطارئة والدعم المالي والفني وتعزيز قدرة الإنتاج الزراعي.
3. **يطلب** من مؤسسات المنظمة ذات الصلة (سيسريك والايسيسكو والبنك الاسلامي للتنمية والمنظمة الاسلامية للأمن الغذائي والمركز الاسلامي لتنمية التجارة والغرفة الاسلامية للصناعة والتجارة والزراعة) بالتنسيق مع الأمانة العامة، تنفيذ أنشطة محددة تهدف لتعميم الزراعة في المؤسسات التعليمية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن لهذه المؤسسات أيضاً استكشاف إمكانات وضع إرشادات توجيهية للمناهج الزراعية الملائمة للدول الأعضاء المهتمة.
4. **يوصي** الدول الأعضاء بالعمل على إدراج مواد دراسية للتعريف بالزراعة وتشجيعها في المقررات الدراسية في جميع مراحل التعليم الثانوية والجامعية؛ ويشجعها على تبادل الخبرات في هذا المجال.
5. **يطلب** من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي لها نشاطات ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالزراعة أن تكثف من دعمها للمشاريع الزراعية، وخاصة في الدول الأقل نمواً الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
6. **يدعو** الجامعات المنضوية تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي (الجامعة الاسلامية للتكنولوجيا بدكا والجامعة الإسلامية بالنيجر والجامعة الإسلامية بأوغندا والجامعة الإسلامية بماليزيا وجامعة الملك فيصل بتشاد) إلى إنشاء كليات للزراعة من أجل تزويد سوق العمل في المجال الزراعي باليد العاملة المتخصصة ويطلب من أجهزة المنظمة ذات الصلة خاصة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن

الإسلامي ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للتدريب دعم هذه الجامعات في هذا المجال.

7. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي تتمتع برأس المال والتكنولوجيا، إلى مد الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة بالمساعدات الفنية والعينية لزراعة المزيد من الغذاء وتنويع مصادر الغذاء للدول الأعضاء في المنظمة، تعزيزا لأواصر الأخوة والتضامن بين أعضاء المنظمة.

8. **يحث** الدول الأعضاء على تهيئة بيئة مواتية لتشجيع الاستثمار العام والخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية وتطوير سلاسل القيمة الغذائية في الدول الأعضاء.

9. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون البيني في إطار منظمة التعاون الإسلامي في قطاع الأغذية والزراعة لبناء نظم غذائية أكثر مرونة وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات من أجل المساعدة في تطوير القدرات الإنتاجية المحلية الأنسب لتلبية الاحتياجات المحلية والإسهام في تعزيز الأمن الغذائي والإنتاجية والقدرة على الصمود.

10. **يشجع** الدول الأعضاء على دعم تنمية القدرات والتدريب وتقديم الخدمات الإرشادية للمنتجين المحليين وصغار المزارعين، والشباب والمرأة وخاصة في المناطق الريفية، لمعالجة الجوانب الرئيسية لاستدامة النظم الغذائية ولتعزيز مرونة وإنتاجية قطاع الأغذية والزراعة.

11. **يشجع أيضا** الدول الأعضاء على تعزيز البحث والابتكار لتعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود واستدامتها والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معه ووقف وعكس اتجاه فقدان الموارد الجينية وموارد التنوع الحيوي.

12. **يجدد تأكيد الحاجة** إلى تعزيز الإنتاجية والإنتاج الزراعي في الدول الأعضاء من خلال أنشطة البحث والتطوير الزراعية التعاونية. وتحقيقا لهذه الغاية، **يدعو** إلى تعاون أفضل من خلال نقل التكنولوجيا والابتكارات الزراعية الذكية المراعية للمناخ واعتمادها وتوسيع نطاقها بين الدول الأعضاء بشروط وأحكام يتفق عليها.

13. **يشجع** الدول الأعضاء، التي لم توقع أو تصدق بعد على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وهي مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومقرها أستانا بجمهورية كازاخستان، أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن.

14. **يدعو** الدول الأعضاء إلى دعم البرامج المختلفة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي تهدف إلى تعزيز العمل في إطار منظمة التعاون الإسلامي والمساهمة في تنفيذها من أجل زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي إلى جانب سلاسل القيمة والأمن الغذائي والقدرة على الصمود في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

15. **يشدد على ضرورة** تسريع تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بشأن إنشاء نظام احتياطي للأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، **يقرر** إنشاء لجنة توجيهية للدورة تُعنى بإنشاء نظام احتياطي للأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي ، تحت رئاسة المؤتمر الإسلامي التاسع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية وتضم منسقين لكل من المناطق الست المحددة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المختصة وبالتنسيق مع الأمانة العامة، لتوفير الإشراف والتوجيه الاستراتيجي للنظر فيه خلال المؤتمر المذكور.

16. **يؤكد** أيضاً الحاجة إلى ضمان التنفيذ الفعال لبرامج عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن تنمية السلع الزراعية الاستراتيجية (الأرز والقمح والكسافا). وتحقيقاً لهذه الغاية، **يقرر** إنشاء لجنة توجيهية للدورة، برئاسة الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي للأمن الغذائي والتنمية الزراعية وتضم ممثلين عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنتجة لهذه السلع وكذلك المؤسسات المختصة التابعة للمنظمة وبالتنسيق مع الأمانة العامة، لمواءمة وتنسيق مختلف الإجراءات الجارية بشأن هذه البرامج، بما في ذلك تحديد الفرص والطرائق اللازمة للإسراع بتنفيذها وتدارسها خلال الدورة العاشرة للمؤتمر.

17. **يطلب** من الأمانة العامة، وبالتنسيق مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، إجراء دراسة وتطوير نموذج عمل وإطار تعاون في مجال الزراعة التعاقدية، وتقييم احتياجات وإمكانات الدول الأعضاء، والدور والمساهمة التي يمكن أن تقدمها الدول الأعضاء المحتملة وأجهزة/مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم تلك الدراسة ونموذج الأعمال إلى الدورة القادمة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها.

18. **يشجع** الدول الأعضاء على إنشاء الهياكل الأساسية المالية والأطر القانونية اللازمة لتعزيز الإدماج المالي للمزارعين الريفيين من خلال توفير إمكانية الوصول إلى المنتجات **والأسمدة والمدخلات والخدمات**، بما في ذلك نماذج التمويل الإسلامي التي تعزز المرونة الاقتصادية من خلال زيادة إنتاجهم ودخلهم.

19. **يدعو** الدول الأعضاء إلى الانخراط بشكل فعال في جهود التعاون التي يبذلها فريق عمل الكومسيك المعني بالزراعة وتكثيف جهودها للاستفادة من فوائد تمويل مشروع الكومسيك من أجل تحقيق التوصية الوزارية حول السياسات الصادرة عن الكومسيك في مجال الزراعة.

20. **يحيط علما مع التقدير** بالجهود المتواصلة التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لوضع خطة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **ويدعو** رئيس الدورة التاسعة للمؤتمر إلى مواصلة تدارس هذه المسألة وتقديم رؤية وتوجيهات بشأن جميع الأنشطة في هذا الاتجاه لمزيد من الدراسة خلال الدورة العاشرة للمؤتمر.

21. يحث المنظمات والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي على مواصلة عملها لتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لتمكينها من صياغة الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وكذا مساعدتها على الحصول على تمويل ميسر للبرامج والمشروعات الوطنية ذات الصلة لمواجهة أزمة الغذاء.

22. **يأخذ علماً** بالخطة الاستراتيجية المشار إليها أعلاه والتي ترمي إلى ضمان الأمن الغذائي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ووفقا للمهمة التي أناطها بها مجلس وزراء الخارجية في دورته التاسعة والأربعين ومن أجل معالجة انشغالات الدول الأعضاء، يطلب من المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إجراء مشاورات إقليمية بين المجموعات الجغرافية الثلاث وذلك بالتعاون مع سيسريك والبنك الإسلامي للتنمية من أجل مراجعة مستقبلية لاعتمادها خلال الدورة المقبلة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

23. **يرحب** بالعرض الذي تقدمت به جمهورية تشاد باستضافة المؤتمر الوزاري العاشر حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية عام 2025، ويحث الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة على المشاركة الفعالة في أعماله.

24. **يطلب من** الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي متابعة تنفيذ هذا القرار بما في ذلك نتائج اللجان الدورية ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة للمؤتمر.

{{}}{{}}{{}}